المحور الأول: الحكم الراشد

أولا: مفهوم الحكم الراشد

يعرف الحكم بأنه مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة لممارسة السلطة في اقتصاد ما، أما الحكم الرشيد فيقصد به انشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة، وهي مؤسسات شرعية تمكن الناس عن طريق المشاركة من اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. وينطوي الحكم الرشيد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة.

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا.

كما يشير إلى جميع التدابير والقواعد وصنع القرار وهيئات المعلومات والرصد التي تضمن الأداء والرقابة المناسبين في مختلف المجالات لدولة أو مؤسسة أو منظمة عامة أو خاصة، إقليمية، وطنية أو دولية.

هناك ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لإنتاج الحكم الراشد وهي:

– البعد السياسي :المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

–البعد التقني :المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

–البعد الاقتصادي والاجتماعي :المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

ومن أسباب ظهور الحكم الرشيد:

1–تصاعد ثورة المعلومات التي واكبت ثورة الاتصالات.

2-توافق المنظمات الدولية الرأسمالية العالمية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حول ضرورة الحكم الراشد.

3-انتشار مفهوم العولمة والانفتاح الاقتصادي الكبير في مجالات المال والتجارة.

4-تدخل الاتفاقيات الدولية بمفاهيم الحكم ومراقبتها وفلسفتها عبر الحدود القطرية.

5-المعونات والمنح التي تقدمها الدول الغنية لم تحقق الغايات التي أنفقت من أجلها بسبب الحكم الرديء في الدول النامية.

6-الاهتمام المتزايد بقضايا الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية"الايدز" والسل وغيرهما من الأمراض، وضمان البيئة المستدامة، وإقامة شراكات دولية من أجل التنمية.

ثانيا: أطراف الحكم الراشد

1-الدولة والمؤسسات الرسمية

على الدولة ان توفر الاطر التشريعية التي تسمع بالمشاركة، وان تعطى صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلى لتقوم بوظائفها وخلق حوار بين جميع الاطراف عبر المجالس والهيئات حول السياسات العامة. كما تسعى لتوفير الحريات العامة واحترام حقوق الانسان، وسن التشريعات التي تحمى المرأة وتصنيفها، وضمان حرية الإعلام، في ظل تطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تشجع المشاركة السياسية.

2-السلطات المحلية

على السطات المحلية ان تعمل على إشراك الموطنين عبر اللجان الرسمية واللقاءات الدورية وتأطير الجمهور المعنى بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع.

كما ان عليها ان تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها وإشراك الموطنين فى تحديد الحاجات وتحديد الاولويات عبر الاستفتاءات والممسوحات الإحصائية.

وكما عليها تحمل إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقى المصالح وعدم تعارضها وبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

3-المجتمع المدني

حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير الموطنين في العمل الطوعي في الشأن العام وفى كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية.

فعلى مؤسسات المجتمع المدني العمل المشترك مع السلطات المحلية والاجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة، في إطار صنع السياسات العامة والإشراف والمراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

4-القطاع الخاص

يستطيع القطاع الخاص أن يكون شريكا في الإدارة، وعليه مسئولية اجتماعية كبيرة في قيادة العملية التنموية، بالشراكة مع المجتمع المحلى وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وعليه كذلك المساهمة في تأمين القروض للإسكان وتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية، ويساهم في تعزيز الشفافية بتوفير المعلومات ونشرها والإحصاءات.

إن مفهوم الحكم الراشد يحتاج الى تعاون ومشاركة بين الحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلى، واللجان الشعبية للأحياء او القرى، ومنظمات المجتمع المدني.

وهذا يفترض وجود مناخ صحي يتمثل في التشريعات التي تساهم في تطوير قدرات الحكم المحلى، وإنشاء اليات للحوار والمتابعة بين الحكومة المركزية او الاقليمية والحكم المحلى، وقيام كل الاطراف بأدوارها في جو من الحريات العامة، وتوزيع المسؤوليات والتنسيق من أجل الصالح العام ومن أجل فاعلية الاداء.

ثالثا: مجالات الحكم الراشد

1-مكافحة الفساد

ويقيس على مدى استعداد السلطة العامة لتحقيق أهداف ومكاسب شخصية وخاصة، ويدخل ضمن هذا المؤشر أعمال الفساد، إضافة إلى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على قدرات الدولة.

2-الشفافية

ترمز الشفافية إلى حق المواطن في التعرف على المعلومات الضرورية، إذ يجب على الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة بنشر المعلومات بطريقة علنية وتسهل على المواطن الاطلاع عليها، بهدف توسيع المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد، و من أجل ترسيخ الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم.

3-المساءلة : هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة.

4-المشاركة : أي مشاركة المواطنين كلهم وبدون تفرقة بينهم في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

5-المساواة : تعني المساواة تلك الآلية التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، وأن كل فرد يتمتع بنفس الحقوق والحريات الأساسية المتعارف عليها عالميا.

6-حكم القانون : لابد من توفير أطر قانونية واضحة وعادلة تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان، وهو ما يقتضي نظاما (سلطة) قضائيا مستقلا، وقوة تنفيذية غير فاسدة، تطبق القانون على الجميع ودون تمييز.

7-الرؤية الاستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية حسب مفهوم الحكم الرشيد فإنها تتحدد بالمفهوم الشامل للتنمية، وبوجود الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والفردي في مجلات التنمية البشرية المستدامة.

8-اللامركزية

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التقسيم الإداري للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على الحقوق والأفراد داخلها، تشكل بعدا عميقا في تحقيق الحكم الراشد.

9-بناء التوافق

يعمل الحكم الرشيد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع

حول جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرارات حازمة في المصالح المشتركة.

10-الكفاءة والفعالية

هو قدرة الحكومة على إنتاج المخرجات العامة ذات الجودة بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين بأفضل التكاليف وفي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسة لصناع السياسات.

رابعا: علاقات الحكم الراشد بالتنمية

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن ان نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

-التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

-احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

-إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

-اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

تتفق الرؤى التنموية على وجود علاقة سببية بين الحكم الرشيد وبين التنمية وينظر إلى الفساد بشكل متزايد على أنه ناتج عن ضعف في الحكم في وقت تتشكل فيه لغة موحدة تربط بين قضايا الفساد وبين الحكم الرشيد والتنمية.